تحويلات الأجانب ترتفع إلى 23 مليار دولار

«جدوى للاستثمار»: معدل القروض إلى الودائع في البنوك السعودية يرتفع إلى 82,5 في المئة

قالت شركة «جدوى للاستثمار» إن أحدث البيانات تشير إلى انتعاش الاقتصاد السعودي في يوليو، حيث تحسنت المؤشرات الرئيسية للإنفاق الاستهلاكي وإنفاق الشركات على أساس المقارنة السنوية والشهرية على حد سواء. وتراجع إنتاج الاسمنت ومبيعاته تمشياً مع النمط الموسمي المعتاد خلال الصيف.

وحققت السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي ارتفاعاً قياسياً خلال يوليو وبلغت قيمتها 62 مليار ريال، مسجلة نمواً سنوياً نسبته 16.2 في المئة في ذلك الشهر.

وكذلك ارتفعت معاملات نقاط البيع في يوليو إلى مستوى قياسي بالقيمة الاسمية، وأدى ذلك إلى تحقيق نمو سنوي تجاوزت نسبته 20 في المئة.

فيما تراجع إنتاج الاسمنت ومبيعاته في يوليو وهو تراجع يتسق مع نمط موسمي معتاد خلال الصيف. ورغم ذلك، فإن الانتاج والمبيعات ارتفعا خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو بنسبة 7.1 في المئة و 7.7 في المئة على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

تباطأت مطلوبات البنوك لدى القطاع الخاص في يوليو. وهو تباطؤ يعود إلى عوامل موسمية أكثر منه نتيجة لحدوث تغيير في الرغبة في المخاطرة لدى البنوك. وجاء قطاعا التجارة والصناعة كأكبر المستفيدين من القروض الجديدة حتى اللحظة الحالية من العام. كذلك تظهر البيانات أن القروض إلى العملاء الأفراد ارتفعت بوتيرة أعلى من القروض إلى الشركات.

وتأثرت القروض المصرفية خلال يوليو بشهر رمضان، حيث تباطأ معدل الزيادة الشهري إلى 1 في المئة. ومع ذلك، بقي النمو السنوي فوق مستوى 15 في المئة.

فيما حظي قطاعا التجارة والصناعة بالنصيب الأكبر من القروض الجديدة خلال النصف الأول من العام. وفي الربع الثاني سجل قطاع التعدين أعلى معدلات النمو، حيث ارتفع بنسبة 14 في المئة نتيجة لإكمال صفقة واحدة كبيرة على ما يبدو.

عكست الودائع المصرفية مسار تراجعها الشهر السابق وسجلت ارتفاعاً طفيفاً في يوليو. وجاء كل الارتفاع من فئة الودائع تحت الطلب، مقابل تراجع جميع فئات الودائع الأخرى. انخفض فائض ودائع البنوك لدى «ساما» إلى أدنى مستوى له منذ أواخر عام 2008. وفي نفس الوقت، ارتفع معدل القروض إلى الودائع إلى أعلى مستوى له خلال تسعة أشهر.

وارتفعت الودائع البنكية بنسبة 0.1 في المئة في يوليو، ما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السنوي إلى 15.1 في المئة.

ونتيجة لنمو القروض المصرفية بوتيرة أعلى من نمو الودائع، ارتفع معدل القروض إلى الودائع في البنوك التجارية إلى 82.5 في المئة، وهو أعلى مستوى له منذ سبتمبر العام الماضي.

حافظ صافي الموجودات الأجنبية لدى «ساما» على مساره الإيجابي بفضل ارتفاع أسعار النفط، رغم تباطؤ مستوى التراكم هذا العام مقارنة بـ2012 بسبب انخفاض حجم إنتاج النفط. كذلك سجلت الموجودات الأجنبية للمؤسسات الحكومية المستقلة مستوى قياسيا جديدا. وتستطيع الحكومة السحب من تلك الموجودات لتمويل الإنفاق في حال حاجتها لذلك.

وارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى «ساما» بنحو 3.5 مليارات دولار في يوليو. وتباطأ معدل تراكم الموجودات الأجنبية إلى 32 مليار دولار حتى اللحظة من العام مقارنة بـ64 مليار دولار لنفس الفترة من العام الماضي، وذلك نتيجة لانخفاض حجم إنتاج النفط.

وجاءت كل الزيادة التي تحققت في يوليو على شكل استثمارات في سندات أجنبية والتي ارتفعت قيمتها بنحو 5 مليارات دولار.

كذلك سجلت الموجودات الأجنبية للمؤسسات الحكومية المستقلة «بصفة أساسية صندوق التقاعد وصندوق التنمية» أعلى مستوى لها على الإطلاق، وبلغت قيمتها 97 مليار دولار في نهاية يوليو.

سجل التضخم الشامل ارتفاعاً طفيفاً في يوليو، مدفوعاً بالزيادة في تضخم فئتي الإيجارات والأغذية. سجلت فئة الأغذية أعلى ارتفاع لها على مدى أربع سنوات، ويعود هذا الارتفاع جزئيا إلى الزيادة المعتادة لأسعار الأغذية في رمضان. لكن التضخم في معظم المكونات الأخرى لمؤشر تكلفة المعيشة سجل تراجعا.

وارتفع التضخم الشامل السنوي إلى 3.7 في المئة في يوليو من 3.5 في المئة في يونيو.

أما التضخم الأساسي فقد تراجع إلى أدنى مستوى له خلال عامين.

وتسارع تضخم الأغذية، كما هو متوقع، إلى 6.9 في المئة على أساس المقارنة السنوية في يوليو، وهو أعلى مستوى له خلال أربع سنوات.

وتراجع التضخم في فئة «سلع وخدمات أخرى»، التي تتأثر كثيراً بهبوط أسعار الذهب، إلى مستوى لم تشهده منذ فترة طويلة في يوليو. كذلك، سجلت معظم مكونات سلة التضخم الأخرى تراجعا.

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية في يونيو بفضل ارتفاع صادرات كل من البتروكيماويات والبلاستيك، في حين سجلت الواردات تراجعاً طفيفاً. وقد فاقت قيمة كل من الواردات والصادرات غير النفطية مستوياتهما في يونيو 2012. وتشير خطابات الاعتماد التي تم فتحها لتغطية الواردات إلى زيادة في قيمة الواردات خلال الأشهر القليلة القادمة.

وزادت قيمة الصادرات غير النفطية إلى 4.6 مليارات دولار في يونيو، وسجلت صادرات كل من البتروكيماويات والبلاستيك ارتفاعاً. فيما انخفضت قيمة الواردات بالقيمة المطلقة في يونيو، ولكنها لا تزال تفوق مستواها قبل عام بدرجة طفيفة.

وتشير خطابات الاعتماد التي تم فتحها لدى البنوك التجارية لتغطية الواردات إلى ارتفاع طفيف في قيمة الواردات خلال الشهور القليلة القادمة.

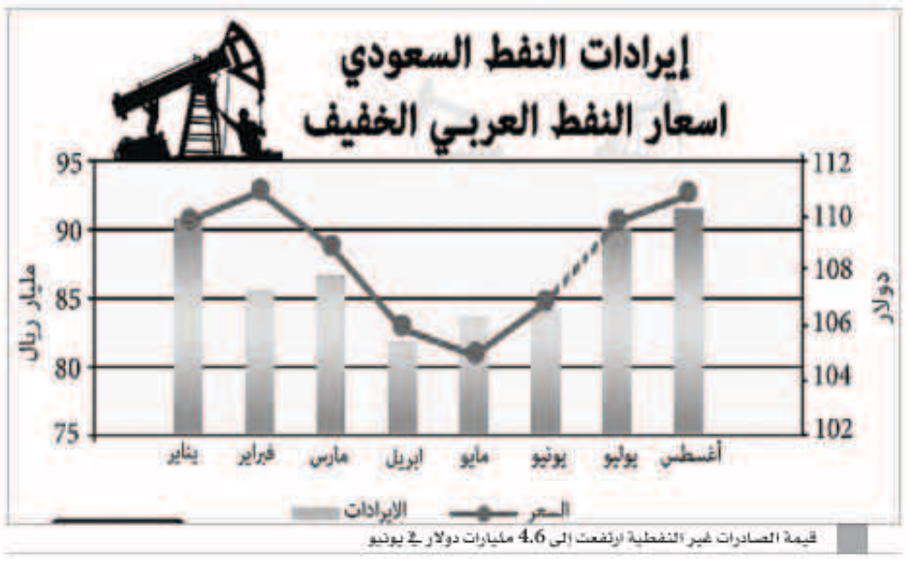

قيمة الصادرات غير النفطية ارتفعت إلى 4.6 مليارات دولار في يونيو

ارتفعت التحويلات إلى خارج المملكة إلى مستوى قياسي خلال المرحلة الحالية من العام بسبب تعزيز قيمة الدولار وإصلاحات سوق العمل المحلي. وزادت تدفقات تحويلات الأجانب خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو بنسبة 14.9 في المئة على أساس المقارنة السنوية. وتشير البيانات من باكستان، وهي أحد أكبر الدول المتلقية للتحويلات، إلى ارتفاع قياسي في تدفق التحويلات خلال يوليو.

وواصل تدفق التحويلات الخارجة من المملكة ارتفاعه. وبلغت قيمة التحويلات الشخصية من المملكة منذ بداية العام وحتى يوليو نحو 23 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 14.9 في المئة عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2012.

وسجلت التحويلات إلى باكستان أعلى مستوى لها على الإطلاق وبلغت قيمتها 410.7 مليون دولار في يوليو، وقد ارتفعت خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو بنسبة 7.6 في المئة على أساس المقارنة السنوية.

كذلك زادت قيمة التحويلات إلى الفلبين بمعدل مرتفع بلغت نسبته 12.5 في المئة خلال المرحلة الحالية من العام على أساس المقارنة السنوية.

أدى انقطاع الامدادات النفطية بصورة أكبر من المتوقع إلى جانب تفاقم الصراع في الشرق الأوسط إلى ارتفاع أسعار النفط في أغسطس. زادت المملكة إنتاجها من النفط خلال الشهور الثلاث الأخيرة، ما أدى إلى ارتفاع إيراداتها من صادرات النفط.

وحافظت أسعار النفط على مسار صاعد خلال أغسطس. وقد استمرت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط تضيف علاوة مخاطر إلى الأسعار التي ارتفعت كذلك بسبب انقطاع الإمدادات من مناطق أخرى.

وظل إنتاج المملكة من النفط فوق مستوى 9.5 ملايين برميل في اليوم خلال يوليو وذلك للشهر الثالث على التوالي.

وارتفعت إيرادات السعودية من صادرات النفط، حسب تقديراتنا، إلى أكثر من 23.7 مليار دولار في يوليو بسبب ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج. وقد أدت هذه الإيرادات إلى ارتفاع المدخرات الحكومية، حيث بلغ صافي الموجودات الأجنبية لدى «ساما» 683 مليار دولار في نهاية يوليو، مرتفعاً بنحو 32 مليار دولار خلال الفترة من بداية العام وحتى تاريخه.

سوق دبي يقفز في بداية تعاملات الأسبوع

شهد سوق دبي المالي في بداية تعاملات الأسبوع قفزة واسعة في مؤشره الذي صعد بنسبة 3.20 في المئة رابحا 76.2 نقطة ليغلق على 2599.4 نقطة في ختام تداولات امس التي بلغت قيمتها 904.7 مليون درهم وسط ارتفاع أسعار أسهم 26 شركة وهبوط أسهم شركة واحدة وثبات أسعار شركتين.

وكانت «المجموعة العربية للتامين» أكثر الشركات ارتفاعا من حيث التغير في أسعارها بإغلاق 1.38 درهم بنسبة تغير بلغت 15 في المئة بينما كانت «المدينة للتمويل والاستثمار» الشركة الوحيدة التي انخفض سعر سهمها ليغلق عند 0.61 درهم بنسبة تغير سالب 2.4 في المئة.

يذكر أن نطاق التقلب المعمول به في سوق دبي المالي هو 15 في المئة صعودا كحد اقصى و10 في المائة هبوطا كحد أدنى.

وكان سهم «أرابتك القابضة» الأكثر نشاطا من حيث قيمة التداول إذ بلغت نحو 186.5 مليون درهم باستحواذ ما نسبته 20.6 في المائة من قيمة تداولات السوق مرتفعا سعره 15 فلسا ليغلق على 2.43 درهم. وتصدر قطاع العقارات والإنشاءات الهندسية باقي القطاعات المتداول أسهمها من حيث قيمة التداول في السوق بمبلغ 554.3 مليون درهم أي ما نسبته 61.3 في المئة. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في سوق دبي المالي فقد بلغ إجمالي قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم اليوم نحو 347.2 مليون درهم لتشكل ما نسبته 38.4 في المئة من إجمالي قيمة المشتريات في حين بلغ إجمالي قيمة مبيعاتهم 357.4 مليون درهم بنسبة 39.5 في المئة من إجمالي قيمة المبيعات ليصل بذلك صافي الاستثمار الأجنبي إلى 10.2 ملايين درهم كمحصلة بيع.

«دوبونت» تعلن عن المرشحين النهائيين لجوائز السلامة والاستدامة لعام 2013

أعلنت شركة «دوبونت» عن قائمة المرشحين النهائيين لجوائز السلامة والاستدامة لعام 2013. وكانت «دوبونت» قد دعت العام الماضي إلى المشاركة في «جوائز دوبونت للسلامة والاستدامة» بدورتها السنوية الحادية عشرة وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز دعم مفهوم الاستدامة ومكافأة الشركات على برامجهم أو مشاريعهم المبتكرة والفعالة والتي نجحت في الارتقاء بأماكن العمل لتكون أكثر صداقة للبيئة.

وقد تقدّم أكثر من 17 دولة بعدد هائل من المشاريع التي تندرج تحت طيف واسع من الصناعات منذ سبتمبر الماضي للمشاركة في هذه المسابقة. وسيتم الإعلان عن الفائزين في الجوائز ضمن «منتدى دوبونت للمدراء التنفيذيين» الذي سيقام في 24 سبتمبر 2013 بمدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة.

وكان للشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نصيب كبير من المشاركات في هذه الجوائز حيث شكّلت حوالي نصف المرشحين النهائيين. وتعليقاً على ذلك قال يوهان فان دير فيستويزن، مدير مجموعة أعمال حلول الاستدامة لدى شركة «دوبونت» في تركيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «شهدت دورة 2013 من "جوائز دوبونت للسلامة والاستدامة" مشاركة عدد كبير من شركات هذه المنطقة أكثر من أي وقت مضى. ومن دواعي سرورنا أن نشهد تزايد مساهمة المنطقة في الارتقاء بمستويات السلامة والاستدامة. وتعتبر كل من هذه الشركات التي تتبنّى مبادئ السلامة بمثابة مثال واضح على مدى استفادة الشركات من هذه المبادئ و ذلك بارتفاع معنويات الموظفين وزيادة العائدات».

واشتملت قائمة المرشحين النهائيين من الشركات على:

شركة «إيكوم الشرق الأوسط» «AECOM» ضمن فئة «تحسين إجراءات السلامة»، شركة «أجريكو» «Aggreko» ضمن فئة «تحسين إجراءات السلامة»، شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية «أدما العاملة» ضمن فئة «النهج المبتكر للسلامة وإشراك جميع الأطراف المعنية»، الشركة المصرية للصناعات الأساسية ضمن فئة «النهج المبتكر للسلامة»، مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها –«شركة البترول الكويتية العالمية «Q8»، و» و«شركة البترول الوطنية الكويتية»– ضمن فئة «الالتزام الإداري الملموس والبصمة البيئية المستدامة للشركة».

الأهلي السعودي يوقع اتفاقية مع «تاتا» لتطبيق حزمة برمجيات تقنية مصرفية

ضمن جهوده المستمرة لتطوير خدماته الالكترونية واهتمامه بجودة الخدمات التي يقدمها لعملائه عبر جميع قنواته وتوفير الحلول المصرفية الشاملة تقنياً، اختار البنك الأهلي شركة تاتا الهندية لخدمات الاستشارات «TCS» لتطبيق حزمة برمجيات تقنية مصرفية أساسية للبنك، وتمتد الاتفاقية بين الطرفين على مدار عامين. وقد وقع الاتفاقية كل من الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي سعيد الغامدي، والمدير الإداري في الشرق الأوسط وأفريقيا لشركة تاتا للخدمات الاستشارية «TCS» إن جانابالي سوبرامانيام. وجاء اختيار البنك الأهلي لشركة تاتا لخبرتها في مجال الخدمات المدارة لتقنية المعلومات والاستشارات وحلول الأعمال.

وتأتي هذه الاتفاقية ضمن حرص البنك على توفير أعلى مستويات الخدمة للعملاء من خلال توفير قنوات خدمة متطورة ومتقدمة تقنياً وذات أرقى معايير الامان توفر لهم مزيداً من الاطمئنان، كما تعزز هذه الخطوة التطور التقني للتعاملات المالية والمصرفية لمستخدمي القنوات البديلة الإلكترونية ضمن تركيز البنك على الابتكار ومواكبة التطور في مجال تقنية المعلومات لإتاحة الفرصة أمام العملاء في الحصول على خدمات البنك الأهلي المصرفية الشاملة.

الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي خلال توقيع الاتفاقية

تقارير عالمية: فائض الخام السعودي سيهدئ مخاوف المستثمرين

السعودية تصدر 1.72 مليار برميل نفط بقيمة 703 مليارات ريال في ثمانية أشهر

صدّرت السعودية نحو1.72 مليار برميل نفط في نهاية الثمانية أشهر من 2013، بقيمة 703 مليارات ريال، وبلغ الاستهلاك المحلي خلال نفس الفترة ما يقارب 589 مليون برميل وبنسبة 26 في المئة من إجمالي الإنتاج.

وفي ظل هذه المعطيات الإيجابية لإيرادات النفط السعودية توقع مصرف «سوستيه جنرال» ارتفاع أسعار النفط إلى 150 دولاراً للبرميل في حال شن هجوم عسكري على سورية.

وقال في تقرير له نشرته وكالة «بلومبرج» العالمية: إن الخسائر المحتملة من توجيه ضربة عسكرية لسوريا تتراوح من 500 ألف إلى مليوني برميل يوميا من المعروض النفطي بالمنطقة، فيما يرى التقرير أن الفائض في الاحتياطي الخام لدى المملكة من شأنه تهدئة بعض مخاوف المستثمرين بشان إمدادات المنطقة.

وهنا قال ل«الرياض» المستشار الاقتصادي الدكتور فهد بن جمعة إن المملكة صدّرت نحو 1.72 مليار برميل نفط في نهاية الثمانية أشهر من 2013، بقيمة703 مليارات ريال، وبلغ الاستهلاك المحلي خلال نفس الفترة ما يقارب 589 مليون برميل وبنسبة 26 في المئة من إجمالي الإنتاج.

مضيفا بأن شهر اغسطس شهد احداثاً سياسية مهمة في مصر، حيث شهد منذ بدايته ارتفاع أسعار نفط غرب تكساس من 103 دولارات للبرميل في 2 اغسطس إلى فوق 110 دولارات في نهاية اغسطس مدعومة باحتمال الهجوم الغربي على سورية، وفي نفس الفترة تجاوز برنت 115 دولارا.

وتابع: أما على مستوى الإنتاج فقد انخفض إنتاج ليبيا بشكل حاد من 1.4 مليون برميل إلى ما يقارب 500 الف برميل في اليوم نتيجة عمليات التهريب، وهذا له اثر نسبي على امدادات النفط.

وأشار إلى أن المملكة استمرت في إنتاجها قريبا من 9.9 ملايين مع ارتفاع معدل الاستهلاك المحلي في ذروة الصيف وكذلك تلبية حاجات عملائها، بينما وصل سعر سلة الأوبك إلى فوق 109 دولارات.

وتوقع ابن جمعة أن تنخفض شحنات النفط المنقولة بحرا من دول الأوبك بمقدار 320.000 برميل يوميا في الأسابيع الأربعة إلى 7 سبتمبر، مقارنة مع فترة الأسابيع الأربعة السابقة، طبقا للتقرير الأسبوعي لتعقب تحركات النفط» البريطاني.

وقال إن متوسط الشحنات من الأوبك سوف تبلغ 23.62 مليون برميل يوميا خلال نفس الفترة، حيث ان معظم الانخفاض قادم من منطقة الشرق الأوسط، يستثنى من ذلك صادرات انغولا والإكوادور.

نمو المشاريع النفطية في السعودية

بعد صفقة الاستحواذ على موانئ سعودية

«غلفتينر» تكشف عن توقعات نمو بنسبة 30 في المئة هذا العام

- عملية الاستحواذ الجديدة ستهبط بتكاليف شحن الحاويات إلى النصف في كافة مناطق الخليج بما فيها الكويت
- خطوط الشحن ستمر من خلال الخط الجديد إلى عملائها مباشرة ما سيعزز من النشاط الاقتصادي في الكويت

كشفت غلفتينر المحدودة، المجموعة المتخصصة في مجال إدارة الموانئ والخدمات اللوجستية ومقرها الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، عن توقعات أداء الأعمال للفترة المقبلة حتى نهاية عام 2013، وجاءت التوقعات الايجابية للغاية متأثرة بالأنشطة التوسعية لشبكتها العالمية.

ومن المتوقع أن ينمو حجم أعمال غلفتينر، أكبر مشغل للموانىء في المنطقة، نتيجة الاستفادة من نمو صادرات الشحن في المنطقة، كما سيلعب التطور الملحوظ الذي تشهده صناعة البتروكيماويات دورا هاما في سد أي نقص قد يطرأ على حركة الاستيراد. وتأتي هذه التوقعات من جانب غلفتينر لتشكل استثناء ملفت للانتباه، حيث أن التوجهات العامة في هذا المجال تشير إلى عكس هذا الاتجاه، فقد سلط مؤشر دريوري ثروبوت، والذي صدر بعد تأخير دام شهرين، إلا أن السوق بشكل عام يشهد ثباتا مقارنة بالعام 2012، بدون أي نمو في المجال، أضف إلى ذلك، التصريحات الأخيرة التي ادلت بها شركات إدارة الموانىء الدولية الأخرى أشارت إلى هبوط في حجم نشاط الشحن بنسبة 6 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما صرحت الصين أنها تتوقع لعام 2013 أن يكون أسوأ من عام 2008 فيما يخص حجم الشحن العالمي. وكانت غلفتينر قد قامت في شهر يونيو من العام الجاري بالاستحواذ على 51 في المئة من شركة مقاولات الخليج للشحن والتفريغ المحدودة السعودية مما يعني إدارتها الكاملة لثلاث موانىء سعودية في جدة والجبيل.

وبهذا الاستحواذ الجديد تمكنت غلفتينر من امتلاك شبكة تسمح لها بالوصول السهل إلى شبه الجزيرة العربية من خلال البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وخليج عمان والخليج العربي، وهذا التفوق والامتداد الجغرافي لشبكة غلفتينر وموانئها لا يخدم ناقلات الحاويات العالمية العملاقة فقط وإنما يخدم مجال الشحن لدول شرق المتوسط وشرق أفريقيا وشبه القارة الهندية والمنطقة الخليجية.

كما ستساعد عملية الاستحواذ هذه على تقليص تكاليف شحن الحاويات من منطقة الخليج العربي العليا بنسبة 50 في المئة ، وتعتبر أسواق دول منطقة الخليج العربي العليا مثل الكويت والعراق من الأسواق التي يهيمن عليها الاستيراد بخلاف السوق السعودية التي تمتلك موانىء تصديرية، لهذا فمع استحواذ غلفتينر على ميناء الجبيل فإن خطوط الشحن التي كانت تستخدم مرافق الميناء في هذه الدول تتطلع الآن للاستفادة من الحاويات الفارغة من العراق والكويت إلى الجبيل بدلا من شحنها إلى موطنها في دول مثل الصين.

هذه الهيكلة الجديدة لا تعني توفير خطوط الشحن للكثير من المصاريف فحسب، بل ستوفر الكثير من الحاويات الفارغة في ميناء الجبيل للاستفادة منها في عمليات التصدير الضخمة والتي تتطور بنسبة قياسية، أي أن عملية الاستحواذ الجديدة ستقلص تكاليف الشحن إلى النصف في كامل منطقة الخليج العربي العليا لأن خطوط الشحن ستمر من خلال هذا الممر باتجاه عملائها النهائيين مباشرة ما يعني تعزيز النشاط الاقتصادي في المنطقة. وفي معرض تعليقه على استحواذ غلفتينر على الحصة المهيمنة في مقاولات الخليج للشحن والتفريغ المحدودة السعودية، قال بدر جعفر، الرئيس التنفيذي لشركة الهلال للمشاريع، الشركة المالكة لغلفتينر، ونائب رئيس مجلس الإدارة في غلفتينر : « إن عدد الموانئ التي تديرها غلفتينر اليوم في الشرق الأوسط يفوق بكثير عدد الموانئ التي تديرها أية شركة أخرى. ستتمكن غلفتينر بما تمتاز به من سمعة عالية في أوساط خطوط الشحن العالمية باعتبارها أحد أسرع مشغلي الموانىء في العالم، من توسيع شبكتها الدولية إلى مناطق ودول عديدة أخرى».

وقد شهد ميناء جدة الإسلامي توسعا ملحوظا في الآونة الأخيرة، حيث يتكون حاليا من أرصفة بطول 1.654 مترا، و11 رافعة، بالإضافة إلى 7 روافع عملاقة بقدرة مناول سنوية تصل إلى 3 ملايين حاوية نمطية، وحاليا فإن ما يقرب من 75 في المئة من كل حركة الحاويات في المملكة يجري في ميناء جدة الذي يعتبر بوابة المملكة الرئيسة للحاويات. أما الجبيل، والتي تقع مباشرة على الخليج العربي، فتمتلك أكبر منطقة صناعية في العالم بمساحة تبلغ 8.000 هكتارا، وتتضمن مصانع للبتروكيماويات والحديد والأسمدة، كما تمتلك المدينة ميناء صناعي بالإضافة إلى أكبر محطة تحلية في العالم، ويعتبر ميناء جبيل من أكبر الموانىء الصناعية في العالم من خلال نشاط يبلغ 52 مليون طن من البضاعة سنويا، وهذا الرقم من المتوقع له أن يزداد بشكل ملحوظ على المدى القصير والمتوسط، ويمتلك ميناء الجبيل أرصفة بطول 1.282 مترا، و 5 روافع، حيث يستطيع مناولة مليون حاوية نمطية في العام، ومن المتوقع لهذا الرقم أن ينمو بسرعة، خاصة مع افتتاح مشروعات بتروكيماوية عملاقة في منطقة الجبيل الصناعية، والخطة المقررة لإطلاق خط سكة الحديد التي تربط المدينة مع الرياض، وحاليا فإن مقاولات الخليج للشحن والتفريغ المحدودة السعودية تدير 22 رصيفا تجاريا في الميناء بما في ذلك ميناء حاويات البحر المفتوح.

بدوره قال السيد بيتر ريتشارد، المدير العام لغلفتينر : « إن ميزة الملكية الخاصة التي تتمتع بها المجموعة يعطيها مساحة من المرونة والنشاط في التعامل مع الأسواق المتغيرة، لهذا فإن من المتوقع أن نشهد زيادة في نشاطنا وعملياتنا بنسبة 30 في المئة بفضل عمليات الاستحواذ الاستراتيجية والإدارة الحصيفة القريبة من العملاء والتي تتفهم احتياجاتهم وتدرك متغيرات السوق». بالإضافة إلى هذا، فإن غلفتينر قد استثمرت في البرازيل وروسيا لضمان دعم ميزتها التنافسية في اقتصادات دول البريك BRIC الناهضة حيث تشهد هذه المنطقة نموا قويا مقارنة بالاقتصادات العريقة مثل أوروبا وأميركا الشمالية. وأضاف ريتشاردز : «نتطلع للحفاظ على مسيرة النجاح والتميز والنمو التي حققتها غلفتينر منذ تأسيسها على مدار الـ 37 عاما الماضية، وتأتي معدلات النمو المتزايدة عاما بعد عام لتكون المحرك الأساسي لطموحات وتطلعات غلفتينر المستقبلية، واليوم فإننا نحقق المزيد من التطور من خلال استثماراتنا الواعية على مستوى المنطقة والعالم، ما يعني أن المجموعة تمر بفترة ازدهار وتطلع للمزيد من النشاط الإقليمي والعالمي في المستقبل القريب».